Deloitte.

أهمية وضع رؤية وطنية لدولة ليبيا

ترجمة الطموح إلى واقع

MAKING AN IMPACT THAT MATTERS since 1845

مقدمة

تعمل الرؤى الوطنية على توجيه الدول نحو تحقيق التحوّل المنهجي والازدهار الاقتصادي. وقد أثبتت هذه الرؤى **فاعليتها في قيادة التنمية طويلة الأمد على الصعيدين العالمي والإقليمي**، لا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو تلك التي تواجه تحديات هيكلية كبيرة.

عانى الاقتصاد الليبي من تقلبات كبيرة بسبب الاعتماد الكبير على عائدات النفط وعدم الاستقرار السياسي الذي أعاق مسار نموه. وعلى الرغم من هذه العقبات، تتميز ليبيا بكونها **غنية بالإمكانيات الاقتصادية والموارد الأساسية** التي يمكن أن تحفز التعافي الاقتصادي وتعزز النمو المستدام إذا ما تم استغلالها بالشكل المناسب.

يهدف هذا المستند إلى تشخيص الوضع الاقتصادي في ليبيا وإيضاح التحديات الراهنة وفرص النمو الكامنة في السوق الليبي. وسيتم التركيز من خلاله على الدور المحتمل الذي تقوم به **الرؤية الوطنية الشاملة** وإبراز دور هذه المبادرة الاستراتيجية كمبدأ توجيهي. يمكن إعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية الليبية من خلال وضع خطة واضحة ومتماسكة وشاملة، حيث يمكن للخطة أن تشمل أعمالاً تدعم التنوع الاقتصادي وتضع أولويات ملموسة وقابلة للتحقيق خلال العقود القادمة.

يعتمد اقتصاد دولة ليبيا بشكل أساسي على **احتياطيات النفط**، وقد شهد هذا الاقتصاد تقلبات كبيرة نتيجة العوامل المحلية من جهة، والاضطرابات السياسية المتكررة من جهة أخرى. أدى اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات من القرن الماضي إلى تحول ليبيا إلى دولة غنية بموارد الطاقة، وقد أدى هذا التحول إلى إعتماد الدولة على الموارد النفطية بشكل يجعلها عرضة لمخاطر التقلبات السوقية والتأثيرات الجيوسياسية. ويظهر هذا الاعتماد بشكل واضح عند مقارنة ليبيا بالدول المجاورة التي تتبنى نهجاً اقتصادياً أكثر تنوعاً، حيث نجحت هذه الدول في تحقيق تقدم ملحوظ في العديد من القطاعات مثل السياحة والخدمات المصرفية والتكنولوجيا على الرغم من وفرة الموارد الهيدروكربونية المشابهة.

يعتمد الاقتصاد في ليبيا على إنتاج النفط والغاز والاستقرار السياسي المحلي على المدى القصير والمتوسط. وعند مقارنة ليبيا بالدول الأخرى المماثلة، نلاحظ أن ليبيا لم تشهد النمو والتنوع الاقتصادي بالشكل الذي شهدته الدول المشابهة. بدلاً من ذلك، **شهد الناتج المحلي الإجمالي الليبي تقلبات عديدة**.

ويبقى قطاع النفط والغاز هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، بشكل يطغى على القطاعات النامية المحتملة الأخرى مثل الزراعة والسياحة وقطاع النقل والخدمات اللوجستية. وقد أعاق هذا التركيز على قطاع النفط والغاز المرونة وقابلية التكيّف، مما حال دون استقرار الاقتصاد أو الاستفادة من القدرات المحلية الأخرى خلال التحولات الاقتصادية العالمية. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% تقريبا في عام 2024. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة إنتاج النفط، والذي من المتوقع أن يصل إلى 1,5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2026، ولكن يعتمد هذا التوقع على الاستقرار السياسي بشكل كبير.

وبالمقابل، ازدهرت دول أخرى مثل سنغافورة رغم قلة مواردها الطبيعية بالمقارنة مع ليبيا من خلال **التنويع الاستراتيجي** للاقتصاد، مما يلقي الضوء على أهمية تطوير رأس المال البشري والتكنولوجيا. ولا تزال قدرات ليبيا في مختلف القطاعات غير النفطية **غير مستغلة إلى حد كبير**.

الشكل 1

انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ليبيا بنسبة 25٪ من عام 2005 إلى عام 2023، بينما شهدت بعض الدول النظيرة المختارة معدل نمو وصل إلى 89٪ خلال الفترة نفسها.

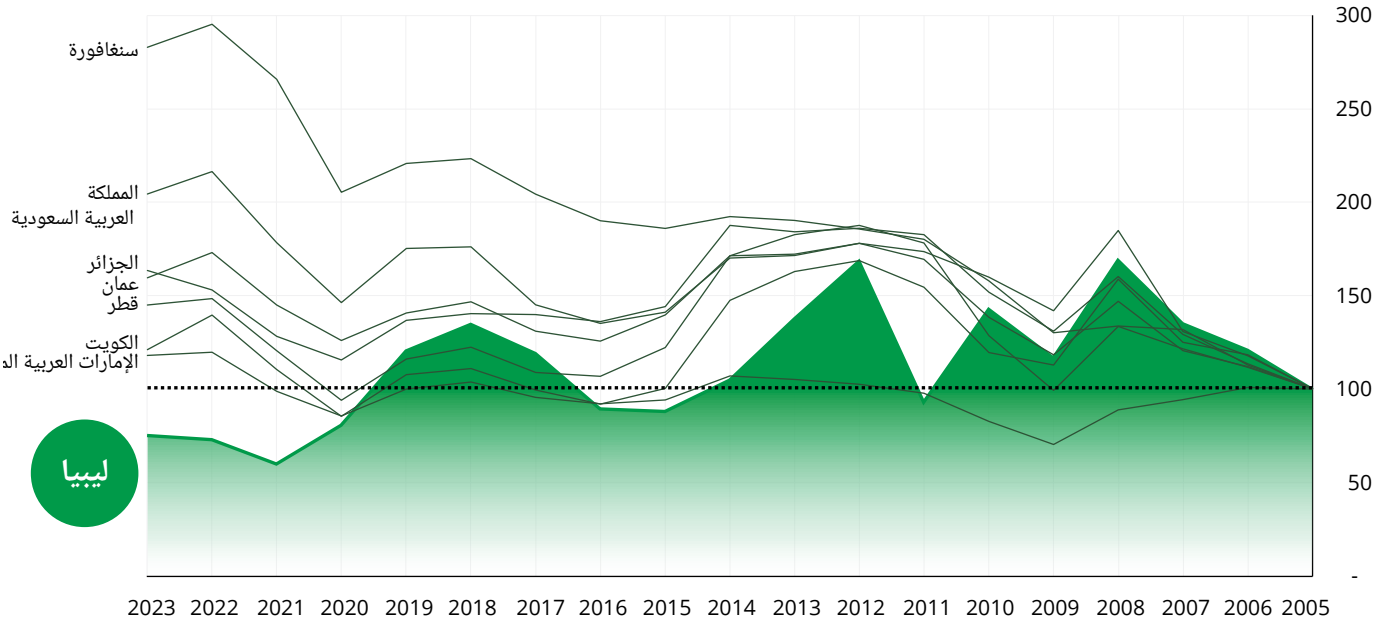

المصدر: صندوق النقد الدولي، تحليل ديلويت

الشكل 2

حققت الدول المجاورة تقدما في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، بينما تراجع تصنيف ليبيا إلى أدنى مستوى على مستوى العالم

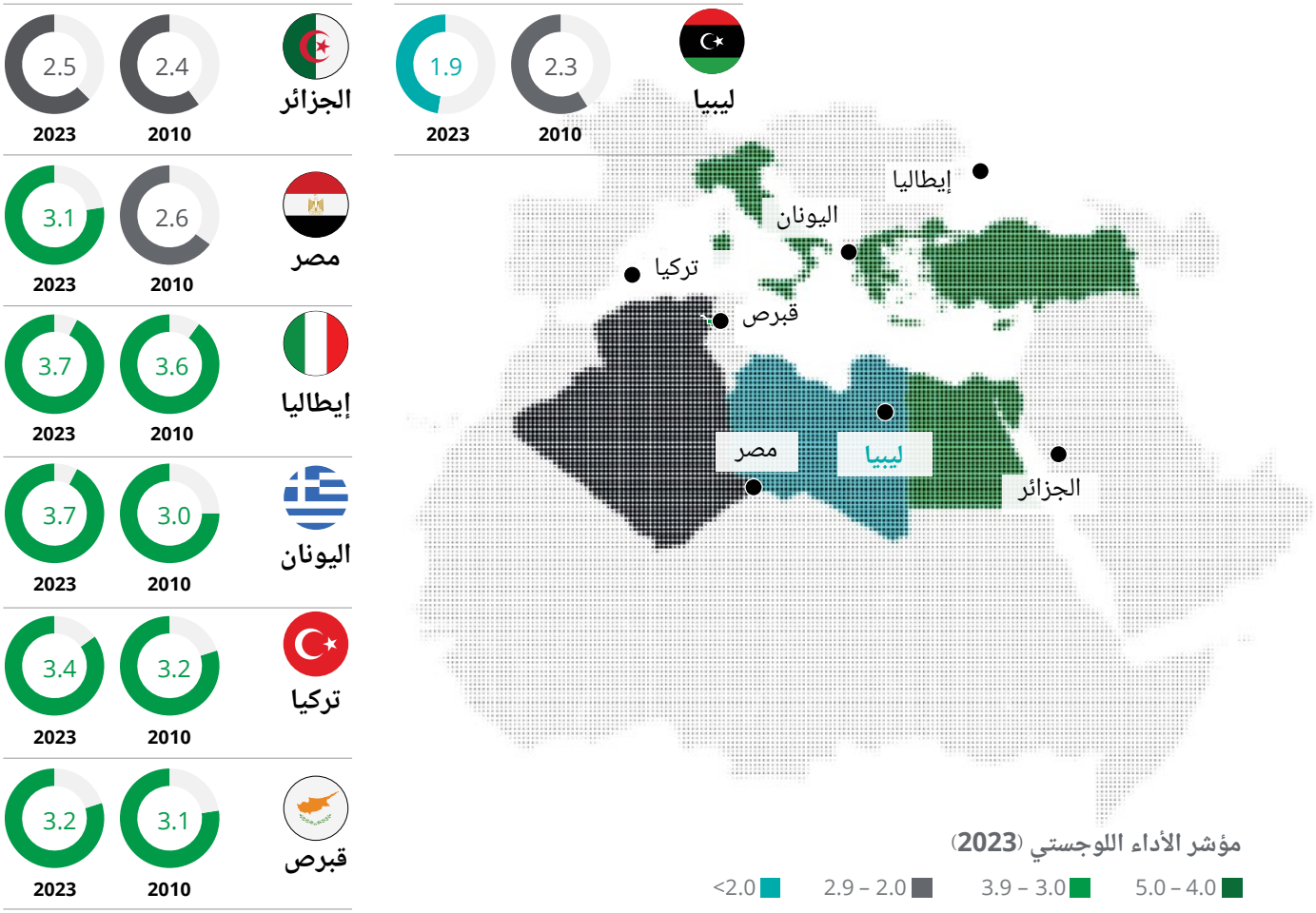

المصدر: صندوق النقد الدولي، تحليل ديلويت

أثر تصنيف ليبيا المتدني في **مؤشر أداء الخدمات اللوجستية** وحالة **مرافق البنية التحتية** فيها بشكل كبير على تنويع الاقتصاد والاستثمار الأجنبي. تتخلف ليبيا عن الدول المجاورة بسبب العقبات البيروقراطية والأطر التنظيمية المعقدة والمخاوف المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي، حيث تعمل هذه العقبات على تقييد بيئة الأعمال. ويتجلى هذا السيناريو بوضوح في مؤشرات الأداء اللوجستي العالمية، حيث **احتلت ليبيا أدنى مرتبة على مستوى العالم**. تؤدي هذه العوامل إلى ردع الاستثمار الأجنبي وإعاقة نمو القطاعات الجديدة، حيث إن الاجراءات البيروقراطية المعقدة والتحديات التشغيلية لا تحفز رواد الاعمال المحليين والمستثمرين الأجانب.

تعد جودة البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية مثل المطارات والمرافق البحرية وشبكات الطرق أمراً بالغ الأهمية **لتنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**. تضررت البنية التحتية في ليبيا بسبب الصراعات السياسية التي استمرت لسنوات، مما أدى إلى تخلفها بسبب قلة جهود التحديث والتوسيع.

وفي المقابل، ركزّت الدول المجاورة على الاستثمارفي هذه المجالات، وهو الأمر الذي ساعدها على تقديم حلولا لوجستية متقدمة وإنشاء بنى تحتية قوية، مما أدى إلى تعزيز قدارتها الاقتصادية على الصعيد العالمي.

ومن الناحية الإيجابية، فإن المشهد الاقتصادي الليبي **جاهز للتطور**، حيث تتمتع ليبيا بهيكل مالي فريد يتسم بقدر منخفض من الديون الخارجية واحتياطيات مالية كبيرة تتولد من عائدات النفط بشكل أساسي. تعزز هذه الحالة المالية الجيدة من قدرة ليبيا على القيام باستثمارات استراتيجية ودعم التنوع الاقتصادي. كما تساعد هذه المرونة الاقتصادية على استثمار الأموال بشكل مباشر في مشاريع تحسين البنية التحتية والتقدم التكنولوجي والاستثمارات المجتمعية المهمة، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

يتميز المجتمع الليبي بكونه مجتمعاً شاباً، مما يمنح ليبيا فرصة للتميز في القارة الأفريقية التي تحظى باهتمام عالمي وأهمية اقتصادية كبيرة. فمن الممكن تحفيز الإنتاجية والابتكار في ليبيا من خلال الاستثمار في **رأس المال البشري**، وخصوصاً في التعليم والتدريب المهني.

ويعد هذا أمراً ذا أهمية استراتيجية لتحقيق خطط إعادة تنظيم سلاسل الإمداد العالمية، حيث يتطلع العالم إلى بدائل لمراكز التصنيع التقليدية والمراكز اللوجستية. يمثل قطاع الطاقة في ليبيا فرصة ذهبية لتنويع اقتصادها، حيث يلزم تشجيع الاستثمار في النمو الاقتصادي عبر القطاعات المختلفة بعيدا عن قطاع الغاز والنفط.

تستطيع ليبيا **إثبات وجودها** في شبكات الإنتاج في أفريقيا من خلال استغلال عوامل القوى هذه المتمثلة في تركيبتها السكانية المميزة وموقعها الاستراتيجي وموارد الطاقة فيها.

يمكن لليبيا أن تلعب دورا أقتصايا مهما في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط من خلال اتباع استراتيجية حكيمة وناجحة.

الشكل 3

تتمتع دولة ليبيا بمزايا فريدة تمكنها من إعادة تنشيط نموها الاقتصادي بشكل أسرع

ديون خارجية منخفضة
مرونة مالية بسبب قلة الديون الخارجية

احتياطيات مالية
احتياطيات يمكن استغلالها في الاستثمار الداخلي وتنويع الاقتصاد

موقع جغرافي استراتيجي
موقع مميز للتجارة الدولية

مجتمع شاب
تركيبة سكانية غنية بالقوى العاملة

موارد طاقة غير مستغلة
أحتياطي عالي من النفط والغاز وفرصة للإستثمار في الطاقة المتجددة

آفاق مختلفة للتنويع
إمكانية تنويع الاقتصاد في مختلف القطاعات

ما هي الرؤية الوطنية؟

الشكل 4

التخطيط الاستراتيجي الوطني ومراحل الأعمال

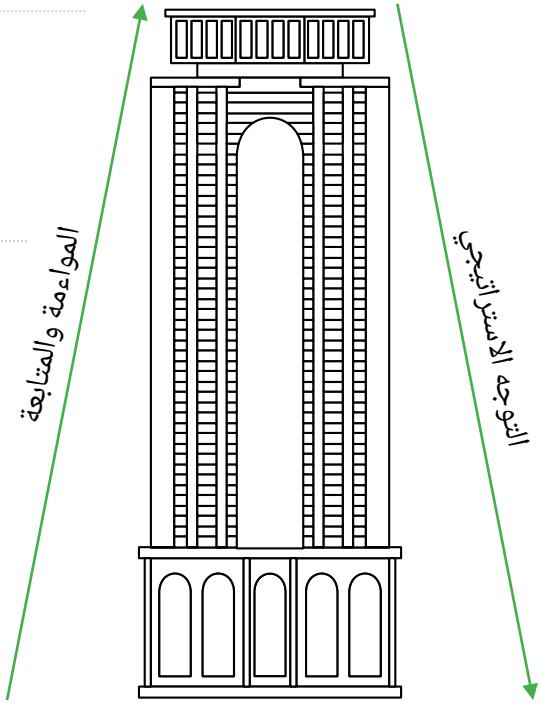

الرؤية الوطنية
- بيان **الحالة المستقبلية المرجوة** للدولة
- تحديد **المحاور والأهداف** الشاملة

استراتيجيات القطاعات
- استراتيجيات مفصلة **للقطاعات المعنية**
- وضع **أهداف ذكية ومؤشرات أداء رئيسية** لتحقيق النتائج المرجوة

الاستراتيجيات على مستوى الوزارات/ المؤسسات
- خطط على مستوى المؤسسات، متوافقة مع **الرؤية الوطنية** الشاملة و**استراتيجيات القطاع**
- مبادرات استراتيجية مفصلة ضمن **خطة تنفيذ** شاملة

المصدر: تحليل ديلويت

تعد الرؤية الوطنية **البوصلة الاستراتيجية** للدولة التي تحدد الأهداف طويلة الأمد والمسار المثالي لها. يعمل إطار العمل الشامل هذا على توحيد مختلف القطاعات المجتمعية بشكل يضمن بذل جهود متضافرة لتحقيق الأهداف المشتركة. تُمثل الرؤية الوطنية **"أداة توجيه أساسية"** للقطاعات المختلفة والجهات الحكومية، حيث تعمل على توجيه المبادرات المتنوعة لضمان اعتماد استراتيجية موحدة تهدف إلى تعزيز التنمية الوطنية.

تُعدّ الرؤية الوطنية عاملاً أساسياً لتعزيز الحوكمة، حيث تضمن عمل كافة الجهات الحكومية والوزارات على تحقيق أهداف موحدة، مما يُعزز من آليات توزيع الموارد وتحسين السياسات. ويعد هذا النهج الموحد ضروريا لتحقيق التنمية بشكل منسق، حيث يتطلب بذل جهود من الكيانات العامة والقطاع الخاص والمواطنين على حد سواء، مما يُحفّز **التطور الوطني الشامل**.

وتعد تجارب بعض الدول مثل سنغافورة والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة **خير برهان على ضرورة وضع رؤية وطنية واضحة للتحول**. تحولت سنغافورة من مدينة مينائية متواضعة إلى مركز عالمي للتجارة والتكنولوجيا من خلال الالتزام برؤية تعتمد على المعرفة. تُركز رؤية السعودية 2030 على تشجيع التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط. تركز استراتيجية قطر على التنمية المستدامة، بينما تهدف رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 ومئوية الإمارات 2071 إلى تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام من خلال إطلاق مبادرات في قطاعات متعددة مثل البنية التحتية والسياحة والطاقة المتجددة. يبين كل من الأمثلة هذه حالة لدولة تم بناؤها بالاعتماد على رؤيتها الاستراتيجية، مما يوضح أهمية وضع خطة موحدة طويلة المدى لتوجيه النمو وتحقيق التحول الوطني الشامل.

وضع وتنفيذ رؤية دولة ليبيا

الشكل 5

يمكن الاستفادة من قصص النجاح في بعض الدول النظيرة لوضع الرؤية الوطنية لدولة ليبيا

الوضع الاقتصادي قبل تبني الرؤية والدوافع	الأهداف والاستراتيجيات الرئيسية للرؤى	النتائج	الدروس التي يمكن الاستفادة منها في ليبيا
قلة الموارد الطبيعية، إقتصاد قائم على الموانئ، الحاجة إلى تنويع الأنشطة الصناعية	• التحول إلى الاقتصاد قائم على المعرفة • التركيز على التعليم والتكنولوجيا، جذب الاستثمار الأجنبي	• تحقيق نمو اقتصادي كبير • الوصول إلى مركز عالمي في التكنولوجيا والابتكار • تحسين مستويات المعيشة بشكل كبير	• ضرورة التركيز على التعليم • وتطوير المهارات • تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات عالية القيمة • جذب الاستثمار الأجنبي

الوضع الاقتصادي قبل تبني الرؤية والدوافع	الأهداف والاستراتيجيات الرئيسية للرؤى	النتائج	الدروس التي يمكن الاستفادة منها في ليبيا
الحاجة إلى تنويع الاقتصاد والتقليل الاعتماد على عائدات النفط	• إنشاء اقتصاد مزدهر من خلال التنويع والاستثمار في القطاعات المهمة. • بناء مجتمع يتسم بالنشاط والطموح	• تحقيق التقدم في تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات المهمة • جذب الاستثمار المباشر الأجنبي	• تقليل الاعتماد على النفط • تحديد القطاعات الرئيسية القابلة للنمو • التركيز على المجتمع والطاقات البشرية • دعم الصناعة الوطنية

الوضع الاقتصادي قبل تبني الرؤية والدوافع	الأهداف والاستراتيجيات الرئيسية للرؤى	النتائج	الدروس التي يمكن الاستفادة منها في ليبيا
الحاجة إلى تنويع الاقتصاد والاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز	• التركيز على التنمية المستدامة • الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية • تعزيز الإدارة البيئة	• تحقيـق النمـو الاقتصادي المستقر • تحسين رأس المال البشري وبرامج الرعاية الاجتماعية • تعزيز المكانة الدولية	• التركيز على التنمية المستدامة • فهم أهمية الاستثمار في الشعب والتعليم • إطلاق مبادرات للحفاظ على البيئة

الوضع الاقتصادي قبل تبني الرؤية والدوافع	الأهداف والاستراتيجيات الرئيسية للرؤى	النتائج	الدروس التي يمكن الاستفادة منها في ليبيا
إقتصاد قائم على النفط بحاجة ماسة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة	• التنويع في القطاعات غير النفطية • تطوير بنية تحتية عالمية • تعزيز السياحة والتجارة وريادة الأعمال	• بناء اقتصاد يتسم بالتنوع والمرونة • تحويل الدولة إلى مركز عالمي للتجارة والسياحة والممارسات المستدامة	• تحسين البنية التحتية لتحفيز النمو • تعزيز قطاعي السياحة والتجارة • التركيز على الاستدامة والابتكار

المصدر: وثائق عامة، تحليل ديلويت

تتطلب عملية صياغة الرؤية الوطنية الليبية نهجاً استراتيجياً شاملاً يتناول المجالات الرئيسية الضرورية للنمو والاستقرار. من الممكن أن يصبح **تنويع الاقتصاد** هو الهدف الأساسي من الرؤية، حيث يجب بناء اقتصاد قوي ومرن لا يعتمد كلياً على النفط. ولتحقيق هذه الغاية، يجب **الاستثمار في التعليم** لبناء قوة عاملة جاهزة لتلبية متطلبات الاقتصاد المتنوع.

قد يشمل نطاق الأعمال أيضا **تحسين البنية التحتية** وتعزيز اتصال ليبيا بشبكات الطرق داخل حدودها وخارجها، ويعد هذا عاملاً أساسياً لتحسين التجارة وتوسيع مجالات الاقتصاد. علاوة على ذلك، فإن إعطاء الأولوية لتحقيق التقدم في مجالات **التكنولوجيا والرعاية الصحية** يعد أمراً ضرورياً لتحسين مستويات المعيشة وتيسير إجراء العمليات التجارية.

يمكن الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ بعد وضع أهداف واضحة. ومن ممكنات النجاح تأسيس **هياكل حوكمة قوية ووحدة متابعة متخصصة لتتبع تنفيذ الاستراتيجية** في هذه المرحلة المهمة.

ستضمن هياكل الحوكمة هذه تعزيز المتابعة وضمان الوصول إلى النتائج وحلحلة المشاكل وتعزيز صنع القرار. وستقوم وحدة المتابعة بمراقبة تقدم الأعمال بدقة وتقديم رؤى مباشرة للحفاظ على المرونة الاستراتيجية والاستجابة لأي تحديات أو فرص محتملة. وبهذا يمكن ضمان توافق المبادرات مع الأهداف الرئيسية، مما يسهل إجراء تعديلات سريعة على الأساليب المتبعة والاستراتيجيات عند الضرورة. يعد هذا التوافق بين الحوكمة والرقابة أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف المرجوة وضمان التقدم في تنفيذ الرؤية.

الشكل 6

يجب أن تتضمن عملية إعداد رؤية دولة ليبيا عناصر أساسية لضمان وجود أداة توجيه أساسية شاملة وقوية

إجراء الدراسات المعيارية	الإعداد	التنفيذ	الإدارة
• إجراء مراجعة شاملة للحالة الراهنة للدولة، تشمل تحليلات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية • بدء مشاورات عامة شاملة مع أصحاب المصلحة لجمع وجهات النظر المتنوعة، وضمان توافق الرؤية مع تطلعات الشعب والقيم الأساسية للدولة	• وضع أهداف طويلة الأمد واضحة تعكس تطلعات الدولة الشاملة، ووضع الأهداف الاستراتيجية القابلة للتنفيذ والقياس • تخطيط الحالات ووضع التوقعات للاستعداد لمواجهة التحديات واستغلال الفرص المستقبلية، وهو ما يؤثر على عملية وضع تدابير السياسة العامة وتصميم مراحل التنفيذ	• إجراء دراسات متعمقة حول القطاعات ذات الأولوية العالية وخطط التنفيذ، وتحديد الأدوار والجداول الزمنية وآليات التنسيق، وهذا لضمان التنسيق بين القطاعات ومختلف الجهات الحكومية • تخصيص الموارد اللازمة مع مراعاة القيود المالية، ووضع استراتيجية للاستخدام الفعال للأصول المالية والبشرية وغيرها من الأصول	• إنشاء هياكل رقابة وإدارة قوية تتيح التتبع بناءً على الأداء والظروف المتغيرة • إطلاق حملات تواصل شاملة لنشر الوعي حول مستقبل ليبيا ودعمه

المصدر: ديلويت

"ليبيا بحاجة إلى رؤية اقتصادية واضحة للمستقبل"

مشاورات المادة الرابعة لعام 2023، صندوق النقد الدولي

الخلاصة

يعد وضع رؤية وطنية شاملة لدولة ليبيا وتنفيذها **أمراً ملحاً وضروريا لتحقيق التحول المرجو** في اقتصاد الدولة. لا تعد هذه الرؤية مجرد خارطة طريق، بل يمكن اعتبارها منارة توجه الدولة نحو الازدهار والاستقرار، وهي ضرورية لاكتساب ليبيا دوراً بارزاً على الصعيد الدولي. ولكن لا يمكن تحقيق هذه الرؤية إلا من خلال توحيد الإرادة وبذل الجهود من كافة قطاعات المجتمع الليبي. يجب على الجهات المسؤولة عن صنع القرار تمهيد الطريق من خلال دعم الرؤية بالتشريعات الضرورية.

ويتمثل دور رواد الأعمال بتعزيز الديناميكية الاقتصادية، وعلى المواطنين الحرص على المشاركة في هذه الأعمال لبناء مستقبلهم. وقد يساهم التعاون بين الجهات الثلاثة هذه في دعم تطور ليبيا وجعلها طرفاً مهماً يساهم في التطور العالمي.

المؤلفون

روبرت أوهانلون

الشريك المسؤول في ليبيا | ديلويت الشرق الأوسط

يتولى روبرت مسؤولية الإشراف على العمليات في ليبيا، حيث يضمن تقديم خدمات متميزة ونتائج مثمرة لجميع العملاء في المنطقة.

rohanlon@deloitte.com
+ 971524985491

حسن الرايس

شريك | خدمات الاستراتيجية والمعاملات | ديلويت الشرق الأوسط

يقوم حسن بإدارة العمليات في ليبيا ويتعاون مع مجموعة متنوعة من العملاء، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية وشركات الخدمات المالية وشركات النفط والغاز والمؤسسات العامة لدعمهم في تحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

helrayes@deloitte.com
+ 971507776422

محمد جويلي

مدير تنفيذي مساعد | خدمات الاستراتيجية والمعاملات | ديلويت الشرق الأوسط

يمثل محمد عنصراً مهماً في فريق السوق الليبي، حيث يتخصص في تطوير الاستراتيجيات وتنفيذها. يتركز عمله بشكل رئيسي على المؤسسات العامة وصناديق الثروة السيادية وعملاء الخدمات المالية.

mjwili@deloitte.com
+ 97450336841

Deloitte.

تمت كتابة هذه النشرة بشكل عام وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على شمولها لحالات معينة؛ كما أن تطبيق المبادئ المحددة يعتمد على الظروف المحددة ذات الصلة ونحن نوصيكم بالحصول على الاستشارات المهنية الخاصة بكم قبل التصرف أو الامتناع عن التصرف بناء على أي من محتويات هذا المستند.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) هي شركة تابعة مرخصة من الباطن لديلويت شمال وجنوب أوروبا المحدودة (NSE)، دون أي ملكية قانونية تابعة لشركة ديلويت توش توماتسو المحدودة ("DTTL"). ديلويت شمال وجنوب أوروبا المحدودة (NSE) هي شركة مرخصة تابعة لشركة ديلويت توش توماتسو المحدودة.

يُستخدَم إسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من شركات الأعضاء المرخص لها من قبل "ديلويت توش توهماتسو المحدودة." تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهماتسو المحدودة أو ديلويت ن س إي أو د إم إي أي خدمات للعملاء. يرجى زيارة الموقع www.deloitte.com/about للاطلاع على المزيد.
تعتبر ديلويت
شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتشن العالمية لأفضل ٥٠٠ شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من ١٥٠ دولة. تعرف على الأثر الذي تتركه ديلويت وموظفوها بقوام ٤٥٧,٠٠٠ شخص من خلال الموقع www.deloitte.com.

سيكون من دواعي سرور ديلويت للخدمات المهنية المحدودة تقديم المشورة للقرّاء حول كيفية تطبيق المبادئ الموضحة في هذا العرض على الظروف الخاصة بهم. لا تتحمل ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة أي مسؤولية تجاه أي خسائر قد يتعرض لها أي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بناء على أي مما ورد في هذه النشرة.

د إم إي هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الاستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة. إن وجود شركة د إم إي في منطقة الشرق الأوسط مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/أو إلزام شركة ديلويت الشرق الأوسط. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدم ديلويت الشرق الأوسط خدماتها من خلال ٢٣ مكتباً في ١٥ دولة وأكثر من ٧٠٠٠ شريك ومدير وموظف. كما حصلت على العديد من الجوائز خلال السنوات الأخيرة الماضية مثل جائزة "Great Place to Work®" في الإمارات لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وجائزة "Great Place to Work®" في السعودية لعام ٢٠٢٣ وشركة الضريبة الأولى في الشرق الأوسط.

ديلويت آند توش الشرق – الأوسط ٢٠٢٤ © جميع الحقوق محفوظة.
CoRe Creative Services RITM١٨٤٢٠٦٨